قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

وضـــــــــوح

أكثر السياسيين العراقيين وضوحاً وصراحة وعدم تكلّف النائب محمود عثمان، بهدوء وسكون ملامح وخفوت صوت ينتقي كلماته بعناية ليوجز بها ما يريد دون مواربة.

كلّ ما يحجم عن قوله الساسة تجده عنده، ربما لأنه يستحق اسم السياسيّ دون سواه ممن اختلط لديهم العمل السياسيّ بالعمل الدعووي، والدبلوماسية بالباطنية، ومن تثقل عليه عقيدته التي يحاول إخفاءها بألف صيغة وصيغة فينتهي إلى أن يكون هادراً ثرثاراً متكلفاً ينثر القاموس كله دون أن يقول شيئاً ذا لبّ. محمود عثمان نمط آخر لا يشبه ساساتنا في شيء.

أحبّ وضوح الرجل وصراحته، أمس تحدث للمدى عن قانون البنى التحتية، وقال ما يدركه أغلب النواب لكنهم لا يستطيعون قوله، فهم لم يعتادوا أن يكونوا واضحين لئلا يكون وضوحهم سبباً لتمشكلهم مع ذوي النفوذ. عثمان لم يغمغم كما يفعل سواه، فالغمغمة سمة جبان لا يريد أن يبدو كذلك، وبعض الخائفين يكثرون الكلام واللتّ والعجن ونحت المصطلحات لتمويه مواقفهم غير المشرّفة.

قال محمود عثمان بالحرف "إن الكتل السياسية تتخوّف من قانون البنى التحتية لأنها تعتقد أن المالكي سيستخدم أموال المشاريع لتوسيع نفوذه" وقال رأيه الشخصي في ذلك صراحة "إن تخوّف هذه الكتل منطقيّ".

ولزيادة التوضيح قال "إن المالكي بدون أي مال يمارس الاعتقالات والمداهمات المستمرة بحق القوائم والكتل، فكيف إذا امتلك مالاً يمكن أن يستخدمه لأغراض عسكرية أو لحماية منصبة ويوسّع من دائرة نفوذه؟".

وتابع الرجل الصريح "المالكي يحاول التعاقد مع شركات لا تهتم بالبنى التحتية بقدر التعاقد مع شركات ودول لاستيراد الأسلحة ومعدات عسكرية أخرى".

بوضوح كهذا يمكن أن يكون لدينا حراك سياسيّ مثمر، أما إذا اقتصر الأمر على حكومة تريد تأبيد رئيسها على كرسيّ الحكم، ومعارضين للمالكي يريدون ابتزازه لتحقيق مصالحهم الخاصة، فسوف نستمر في الخطاب المغمغم، في هذه التأتأة السياسية التي يتداولها الطرفان "دولة القانون والعراقية مثلاً" فكلاهما مغمغمان يكرهان الوضوح ويريدان كسباً سريعاً بأي ثمن حتى لو احترق العراق بمن فيه".

هذا الخطاب الواضح غريب على الخطاب السياسي العراقي، وربما هو الذي حرّض التيار الصدري أمس على مطالبة المالكي بتوضيح نوعية الشراكات التي سيتعاقد معها قبل، فقد اشترطت كتلة الأحرار أن تعرف نوعية المشاريع والشركات قبل تصويتها عليه في البرلمان، فمن المخزي لمجلس النواب وللكتل أن يعطى ٤٠ مليار دولار ثم نجد أنها أصبحتْ خزينة لدولة داخل دولة، معسكرات وأسلحة خاصة وجيوش خاصة، وكلّ ذلك يتمّ باسم الإعمار الذي يكفي أن ترفع لافتته لتنتخب مرة ثالثة من أجل إقرار مشاريع أخرى تجلب لنا مليارات ومليارات تدفعها الأجيال العراقية القادمة بالآجل لتثبيت كرسيّ كان يمكن إصلاحه عند نجّار!

الواضح قويّ وصريح دائماً. فلماذا أيها السادة تغمغمون؟ اخرُجوا من وراء مصالحكم الشخصية وكونوا واضحين!

ماذا وراء التمويل العربي للأكاديميات الغربية؟

□د. سعيد الشهابي

إضافة للصراع السياسي والفكري المحتدم علناً وسراً بين العالمين العربي والإسلامي من جهة والعالم الغربي من جهة أخرى، ثمة بعد آخر لا يتم التطرق إليه إلا لماماً، برغم تجلي مصاديقه بوضوح. فالعلم يمثل عمقا في هذا الصراع، لأنه من أهم مستلزمات التفوق التكنولوجي والصناعي. صحيح أن الحديث عنه نادر ولكنه لم ينقطع. وما الحظر الذي تفرضه الجامعات الغربية على الطلبة العرب والمسلمين من الالتحاق ببعض التخصصات العلمية إلا مؤشر لذلك. ومن الخطأ الاعتقاد بأن الضغوط المتواصلة على إيران محصورة بالجانب الفني من المشروع النووي، بل يتصل بالقدرة على امتلاك دورة تكنولوجية كاملة تؤهل إيران لبناء المفاعلات بدون الحاجة للاعتماد على الغرب. فالدول الغربية دخلت في صفقات كبيرة لبناء عدد من المفاعلات في السعودية والإمارات مثلا، فلماذا الاعتراض على المشروع الإيراني؟ الغربيون، من الناحية الظاهرية على الأقل، لا يرفضون بناء مفاعل نووي لإيران، بشرط أن يقوموا هم بتزويد اليورانيوم المخصب، فليس من حق هذه الدول تخصيب تلك المادة التي هي أساس تشغيل المفاعلات النووية ،لأن ذلك يؤدي إلى تطور علمي وتكنولوجي ممنوع على المسلمين.

بينما تصر إيران على حقها في التخصيب، وما ينطوي ذلك عليه من امتلاك المعرفة والوسائل الضرورية لذلك، الأمر الذي يعني قدرتها على التعمق في البحث العلمي المتصل بالذرة. وبامتلاك عمق علمي بهذا المستوى تستطيع إيران أن تتحول إلى قوة علمية وتكنولوجية كبرى كما هي الصين والهند واليابان. وهذا أمر يقلق الغربيين بشكل كبير ويدفعهم للإقدام على أية خطوة لإعاقة ذلك التطور. ولو كان الأمر محصورا ببناء المفاعلات النووية وفق ما يسمح به الغربيون لما اغتيل علماء الذرة الإيرانيون. يضاف إلى ذلك أن الاغتيالات لم تبدأ بهؤلاء بل سبقتهم باستهداف العلماء المصريين والعراقيين. وربما من أبشع وسائل الضغط والحصار العلمي إجبار باكستان على اتخاذ إجراءات ضد العقل المدبر لمشروعها النووي، عبد القدير خان، وعزله عن ميدان البحث والتطوير النووي بتهم واهية. برغم هذه الحقائق، لم يتوقف تقديم الدعم المالي من بعض الأنظمة العربية للمؤسسات العلمية الغربية. إن ذلك أمر إيجابي لو كان الغربيون يتعاملون مع عالمنا بالمثل. أما أن يكون الدعم من أجل تحقيق أغراض سياسية لأنظمة الحكم القائمة في العالمين العربي والإسلامي، فإن الدعم هنا يصبح تصرفا مثيرا للجدل. وفي العام الماضي ظهرت قضية الدعم الليبي لإحدى الجامعات البريطانية بشكل واضح، وأحدثت هزة في العالم الأكاديمي برغم مرور بضعة أعوام على ذلك الدعم. ولكن استهداف نظام القذافي من قبل التحالف الأنكلو- أمريكي ساهم في إعادة القضية إلى الواجهة. وكان سيف الإسلام القذافي قد 'درس' في جامعة لندن للاقتصاد، وقدم لها دعما ماليا بلغ ما يعادل خمسة ملايين دولار، وحصل على شهادتي الماجستير والدكتوراه. ودخلت الجامعة مع نظام القذافي في اتفاق أكاديمي ينص على قيام الجامعة بـ 'تدريب' المسؤولين الليبيين. وبرغم العناوين التي تبدو بريئة، فإن هذه الاتفاقات تنطوي عادة على بعد سياسي من بينها أنها توفر شرعية للنظام السياسي في البلدان المانحة. فقد جاء الدعم الليبي بعد أن 'تصالحت' بريطانيا مع القذافي، وقام توني بلير بزيارة لطرابلس والتقى الديكتاتور السابق وأطرى على 'إنجازاته'. ولذلك أثيرت ضجة كبيرة أدت إلى استقالة مدير الجامعة، السيد هاوارد ديفيس في مارس ٢٠١١. وتواصل السجال الأكاديمي حول مدى أخلاقية التعامل مع الجامعات التابعة لأنظمة قمعية استبدادية كنظام القذافي خصوصا بعد أن اتضح أن جامعات بريطانية أخرى كانت بصدد التعاون مع نظام القذافي مثل جامعة هادرزفيلد التي كانت بصدد تدريب مئة من كوادر الشرطة الليبية. وكانت جامعة ولاية ميتشيغان قد تعاقدت مع طرابلس لتدريب المسؤولين الليبيين الكبار. وهي الجامعة التي حصل منها موسى كوسا على درجة الماجستير في ١٩٧٨. كما تعاونت جامعة أسنت اندروز الاسكتلندية مع سوريا في السنوات الأخيرة. الواضح أن الجامعات البريطانية أصبحت، كبقية المؤسسات العلمية والمهنية، أكثر ميلا نحو الممارسة التجارية، وهو الداء الذي أصبح مرتبطا بالحضارة المعاصرة، شأنها شأن الرياضة والرعاية الصحية. فالعلم لم يعد مجالا نقيا يركز أساسا على كشف الحقيقة الكونية أو الاجتماعية، بل أصبح يتحول تدريجيا إلى وظيفة ومهنة ومصدر للارتزاق. يقول البروفيسور، أليكس كالينيكوس، أستاذ الاقتصاد السياسي العالمي بجامعة كينجز في لندن: 'أصبحت الجامعات البريطانية تحركها أولويات تصوغها احتياجات التجارة الكبيرة. وأصبحت هيكليتها موجهة لتوفير الشركات الأجنبية والبريطانية بالبحث الأكاديمي والعمالة الماهرة التي تحافظ على ربحيتها. وفي الوقت نفسه أصبحت تتحول من مؤسسات علمية إلى مراكز ربحية تجذب أموالا أجنبية لاقتصاد المملكة المتحدة'. هذه الظاهرة تؤثر بدون شك ليس على صدقية الجامعات فحسب بل على مواقفها وأخلاقياتها خصوصا عندما تتعامل مع أنظمة القمع والاستبداد. يوازي ذلك في الوقت نفسه توجهات ليبرالية لدى جامعات أخرى، تدفعها للوقوف ضد الاستبداد والاحتلال. وفي العامين الماضيين ظهرت دعوات بريطانية لمقاطعة 'إسرائيل' أكاديميا وطرحت اقتراحات انطلقت على أرضية مشابهة للمقاطعة الأكاديمية للنظام العنصري في جنوب إفريقيا قبل ربع قرن. وظهرت أولى الدعوات المنظمة للمقاطعة في رسالة مفتوحة بصحيفة الغارديان في ٤ ابريل الماضي موقعة من ستيفن روز أستاذ علم الأحياء بالجامعة المفتوحة وهيلاري روز أستاذة السياسة الاجتماعية بجامعة برادفورد اللذين طالبا بتجميد كافة الاتصالات الثقافية والبحثية مع 'إسرائيل'. وفي غضون شهور ثلاثة ارتفع عدد موقعيها إلى ٧٠٠ أكاديمي من بينهم عشرة إسرائيليين. المؤسسات العلمية بين السياسة والاقتصاد ستكون مادة للسجال والبحث في السنوات المقبلة، خصوصا في ظل التجاذبات الفكرية والإيديولوجية في عالم يبحث عن مخارج للأزمات الإنسانية الراهنة، وهي أزمات تتحدى الأخلاق والضمير خصوصا مع تعمق الأزمات الاقتصادية في العالم الغربي، وجنوح أنظمته السياسية للبحث عن مصادر مالية كبرى في مقابل تنازلات عن المواقف والمبادئ. انه ليس أمرا جديدا توجه الغربيين نحو مصادر أجنبية للدعم المالي، خصوصا في ظل خفض النفقات وشد الأحزمة. فمثلا عندما حدثت الأزمة الاقتصادية قبل عشرين عاما، سعت الحكومة البريطانية آنذاك لتقليص الإنفاق العام، والتخلي عن كل ما هو غير ضروري. وكانت حديقة لندن للحيوانات من أولى الضحايا التي صدر قرار بغلقها. ولكن تدخل أمير الكويت السابق، الشيخ جابر الأحمد الصباح، وتبرعه بمليون دولار للحديقة، أنعشها وحال دون غلقها. حدث ذلك بعد حرب الغربيين ضد العراق بعد اجتياح قواته الأراضي الكويتية. جاءت تلك الخطوة في مرحلة كانت بريطانيا تعيش خلالها واحدة من أكثر فترات تاريخها تراجعا على مستوى الأخلاق في الحياة العامة. السجال الأخلاقي لا ينفصل عن السجال السياسي في الحلقات الأكاديمية والبحثية، ولا يمكن فصل المؤسسات العلمية عن هذا السجال في هذه الظروف التي أصبح البحث عن مصادر التمويل حثيثا لمواجهة استحقاقات الكساد الاقتصادي والتراجع الإنتاجي خصوصا في بريطانيا وأمريكا. وبدأت الأصوات تتصاعد ضد موافقة أكاديمية 'سانت هيرست' العسكرية على استلام 'منحة' من ملك البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة في وقت يتعرض فيه لانتقادات واسعة بسبب قمعه ثورة شعبية ضد نظام حكمه. فقد قبلت كلية التدريب البريطانية الشهيرة ساندهيرست المبلغ وقيمته ٣ ملايين جنيه إسترليني، وذلك بالرغم من الانتقادات العالمية الموجهة للنظام بسبب الحملة الوحشية التي شنها نظامه على المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية في العام الماضي. وتكشف الوثائق التي حصلت عليها مجموعة بيورو أن المؤسسة العسكرية العليا للتدريب كانت تتفاوض مع نظام البحرين حول التبرع في العام الماضي ٢٠١١. وتسلمت بيورو الأموال في يناير/كانون الثاني، وبعثت برسالة شكر فياضة للملك في بداية الصيف تقديرا لـ 'سخائه وكرمه'. الأكاديمية المسؤولة عن تدريب ضباط الجيش البريطاني، ستستخدم المبلغ الذي 'تبرع' به ملك البحرين لبناء صالة رياضية من المقرر افتتاحها في مطلع العام القادم. التبرع هو جزء من العلاقة طويلة الأمد بين العائلة الحاكمة في البحرين وأكاديمية ساندهيرست. وكان حمد بن عيسى آل خليفة قد تدرب في أكاديمية ساري العسكرية (جنوب شرق إنجلترا)، كذلك يتم اختيار مجموعة من العسكريين البحرينيين للتدرب فيها سنوياً. وبرغم ما تقوله السلطات البريطانية بأنها تسعى لتطوير معايير أداء العسكريين البحرينيين والشرطة، فان ما حدث خلال العشرين شهرا من الثورة يتناقض مع دعاواها. فمنذ أن تسلم جون ييتس (نائب رئيس شرطة لندن السابق، الذي استقال من منصبه ضمن فضيحة التنصت على الهواتف) منصبه في البحرين قبل عام واحد، ازدادت حدة القمع ولم تتحسن أوضاع حقوق الإنسان. وتجدر الإشارة إلى أن اغلب كوادر الشرطة وعناصر المخابرات تدرب في مؤسسات بريطانية. فمنذ أن تسلم الضابط الاستعماري البريطاني السابق، أيان هندرسون في ١٩٦٦، مسؤولية القسم الخاص البحريني، أصبحت سياسة التعذيب ممارسة روتينية، وتم إرسال عشرات موظفي الأمن والشرطة إلى كلية هندون لتدريب الشرطة، التي تخرجت منها العناصر التي أدارت جهاز الأمن حتى الآن. وقد جاءت 'الهبة' السخية من حاكم البحرين في الوقت الذي ما يزال فيه رموز العلم معتقلين في السجون، ومنهم علماء الدين وأساتذة الجامعات ومدرسو الطلاب والطلاب أنفسهم. فكيف يستقيم دعم المؤسسات التعليمية في بريطانيا مع قمع مؤسسات التعليم المحلية وروادها؟ يوماً بعد آخر يتضح مدى تشوش قيم حقوق الإنسان لدى مسؤولي الحكومات الغربية، وينكشف بذلك زيف مقولات احترام حقوق الإنسان واستقلال أجهزة الدول عن بعضها، وتحكيم مبادئ حقوق الإنسان وقيمها في العلاقات المحلية والخارجية. ويبدو أن ثقافة حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية شعارات تروج في أوقات السيولة الاقتصادية، ولكنها سرعان ما تضمر وتتراجع عندما تتراجع الحظوظ الاقتصادية لهذه الدول. فالقيم الإنسانية في قاموس النظام السياسي العالمي القائم نسبية، وكذلك مقولات الديمقراطية وحكم القانون، وعالمية مبادئ المساواة. كما أصبحت مقولات ترويج الديمقراطية نسبية كذلك ومحكومة بالظروف والمصالح، وخاضعة للتقييم الشخصي والتأويل الحزبي أو المصلحي. المشكلة أن هذه الظواهر لا تقتصر على النظام السياسي الغربي، بل تجلت لها مصاديق حتى لدى بعض الإسلاميين الذين وصلوا الحكم مؤخرا، فسرعان ما استبدلت القيم المطلقة بأخرى نسبية، وحل الغموض محل الوضوح، وأصبح للمبدئية تفسيرات لدى بعض الإسلاميين لا تختلف عما لدى غيرهم. وسيظل السؤال هنا يدور حول استحقاقات المنصب السياسي، وما إذا كان هو الذي يعيد صياغة عقلية من يحتله، أم أن الشخص هو الأكثر تأثيرا في الموقع السياسي الذي يبلغه.

المقولات الغربية عن حقوق الانسان نسبية وخاضعة للمصالح

× كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

الصورة المسيئة في براءة المسلمين

□علاء مشذوب

يوماً بعد يوم تثبت الصورة جدارتها في تحريك مشاعر الإنسان وتهييجها، وهي أن أرادت أن تثبت شيئاً فإنها تريد القول إنها الأولى في تسيّد التعبير البصري، وحيثما كانت الصورة أداة تعبير ذات حدين، فبالوقت الذي يمكن أن تنتصر للإنسان من خلال تسليط الضوء على مشاكله المختلفة الطبيعية منها والاصطناعية فإنها في الوقت ذاته يمكنها أن تسيء له.

ومثلما تعاطفت الإنسانية من خلال الصورة مع الكثير من الدول التي أصابتها البراكين والمجاعات والعواصف البحرية التي أتت على كل ممتلكات الإنسان إضافة إلى شخصه، وراح الكثير من الضحايا، فإنها (أي الصورة) اليوم توظف بطريقة خاطئة من خلال تصوير بعض الأفلام الرخيصة والاستفزازية التي تسيء إلى معتقدات أكثر من مليار مسلم موزعين على خريطة العالم.

ومثل هذه الأفلام المتطرفة في طروحاتها الازدرائية، تزيد من تطرف الجهات الإسلامية المتعصبة والمتطرفة في الجهة الأخرى، ففي الوقت الذي تعصف بالدول الإسلامية بالعموم والدول العربية بالخصوص رياح التغيير الذي تتبطنه بعض تشكلات القاعدة الإرهابية، فإن أغلب الحكومات التي أتت بعد الربيع العربي، هي من بطانة التيارات الإسلامية المختلفة، وحيث ما راحت تقدم الكثير من التعهدات للدول الغربية في محافظتهم على مدنيّة مجتمعاتهم وإبعاد -قدر الإمكان- التيارات السلفية بكل توجهاتها، عن مراكز القرار السياسي، فإن مثل هذه الأفلام بصورها المسيئة ستعطيهم ذريعة، للطعن بمصداقية تلك الحكومات ومن ثم إنشاء تيارات إسلامية متطرفة بمختلف توجهاتها، بعد إعطائها الذريعة الشرعية من خلال الاعتداءات المستمرة من قبل الدول الغربية على رموزهم، وأيضا تعطي مثل تلك الصور ذريعة أكبر لتوجه الشباب نحو تلك التيارات السلفية التي تغلغلت في أغلب الدول العربية.

وهنا يجب إضاءة نقطة في فيلم براءة المسلمين من الناحية النفسية نجد أن هذا الفيلم يحمل قصدية الإساءة مع سبق الإصرار والترصد، فإنتاجه بهذا الشكل المقزز، لا يسمح له الاشتراك في المهرجانات مثلما لا يسمح له العرض في المنتديات الاجتماعية الترفيهية الضيقة، لأنه ببساطة يدعو إلى الكراهية، وبالتالي فإن القصد من ورائه هو الاستفزاز والتقليل من قيمة معتقدات لأكثر من مليار مسلم، ومن الناحية الجمالية، فإنه لا يرقى إلى مستوى فيلم لكونه ببساطة عبارة عن إسفاف متواطئ مع من أنتجه، غايته هو إثارة النعرة الدينية في المجتمعات الدينية التي تحترم دينها ورمزها ومقدساتها.

رد فعل المسلمين على الاساءة لهم

من يغتال "أبو نؤاس"؟

□نضال يوسف

إنها ليست لحظة طارئة تفجرت في ذهن مسؤول، فالقت شظاياها على شارع ابو نؤاس، ولا هي خطة ارتجالية تفتقت عنها قريحة سياسي معين في لحظة تجلّ شاعرية،فراحت تبحث عن ذاتها بين أشجاره العتيقة،على الرغم من أن كل خططنا الأخرى في مجال التخطيط والاقتصاد والخدمات تكشف أننا نمضي في الزمن بجموح الطارىء والارتجال وعدم التحسب للمضار والفوائد على حد سواء.

كذلك إنها ليست شطحة مفاجئة كثيرا ما نتلمسها لدى من وضعوا على رؤوسهم ريشة الطاووس، وتسلقوا هرم السلطة وتربعوا فوق قمته وراحوا يتحكمون بمصائر الناس، يرسمون لهم مسار حياتهم، ويعترضون طريقة تفكيرهم، ويحددون نمط علاقاتهم، حتى وصل الأمر إلى التحكم بتاريخهم ومزاجهم المجتمعي.

إذا أردنا أن نتفهم الحاضر علينا أن نعرف الماضي..

وماذا أردنا أن نستقرئ المستقبل علينا أن نتمعن بالحاضر، بمعنى أننا يجب أن ندرك أن ما يجري الآن لشارع أبو نؤاس مرتبط بما جرى في أماكن مختلفة قبل مدة قريبة، فالحوادث غالباً ما تكون متصلة بما قبلها وممتدة لما بعدها، وتحويل شارع أبو نؤاس إلى ساحات لوقوف السيارات، واقتلاع تاريخ أشجاره الضاربة في القدم، إنما هو امتداد لحملات إغلاق النوادي الاجتماعية ومنع الغناء في المهرجانات وتحطيم متاجر بيع الخمور ودعوات الفصل بين الإناث والذكور في الجامعات، كما انه يعكس الدوافع نفسها التي وقفت وراء الإجراء الذي اتخذه رئيس إحدى الجامعات بوضع الزفت الأسود على المقاعد المنتشرة في حدائق الجامعة لمنع جلوس الطلاب مع زميلاتهم، والقضاء على مظاهر الاختلاط.

لا بد أن يدرك المسؤولون أن تشويه شارع أبو نؤاس يعد تشويهاً لأجمل مناطق بغداد، ويحول أكثر مناطقها خضرة وتألقاً إلى أرض موحشة، تتقاذفها متغيرات الطبيعة وسلوكيات مواقف السيارات.

وقد يكون من المناسب التذكير أن سمعة شارع أبو نؤاس تجاوزت حدود بغداد، وحتى حدود العراق، ووصلت إلى أبعد مناطق العالم، وأن الكثير من الوافدين الأجانب يسألون عن أبو نؤاس "والسمك المسكوف" بمجرد أن تطأ أقدامهم أرض بغداد، و"مؤامرة" تغيير مقومات شارع أبو نؤاس يعني حرمان العراق من أحد المعالم الرمزية المعروفة في العالم.

كان بالإمكان تطوير الشارع وتحديث مواقعه الخدمية دون التعرض لمعالمه الأساسية، وذلك يتطلب إشراك أصحاب الاختصاص من المهندسين المعماريين والفنانين في عملية التطوير.

أذكر أن الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران كان يعتمد تقليداً إدارياً يقضي عقد اجتماع نصف سنوي مع بلدية باريس، يحضره أبرز المهندسين المعماريين والفنانين والأدباء الفرنسيين، لمناقشة موضوع واحد فقط هو " لكي تبقى باريس أجمل مدينة في العالم"

وأذكر أيضاً أن بلدية روما حرمت على أصحاب المحال التجارية والدور السكنية من إجراء تغييرات أو أعمال تطوير على ممتلكاتهم داخل العاصمة، ما لم تكن متوافقة مع الإطار الفني الذي يعكس حضارة الرومان في طريقة بنائهم، والأساليب التي استخدمها القدماء في تزيين واجهات المباني في ذلك الوقت، وأن الكثير من شوارع روما ما تزال أرضيتها مصفوفة بالطابوق الحجري القديم.

هكذا أيها السادة تحافظ الدول على آثارها، وهكذا تتعامل مع رموزها التأريخية، وكل ذلك يعكس نوعاً من التحضر لا يرتبط بمعتقد معين، أو مذهب محدد، أو قيم ضيقة.

شهرزاد تحكي وشهريار يستمع